



Policy note No. 2

منتدى البحوث الاقتصادية

نبذة عن

تقرير بحث
سياساتي

الشرع في طريق التحديث

لجنة الاستقرار والنمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

منتدى البحوث الاقتصادية (ERF)
ومعمل التمويل من أجل التنمية (FDL)

هذا التقرير هو نتاج عمل لجنة خبراء إقليمية، تعمل تحت رعاية منتدى البحوث الاقتصادية (ERF)، ومعمل التمويل من أجل التنمية (FDL). وقد شارك الأعضاء بصفاتهم الشخصية، ولا تعني مشاركتهم دعم أو موافقة مؤسساتهم العامة أو الخاصة، والآراء التي يعبرون عنها هي آراؤهم الخاصة كمؤلفين ولا ينبغي أن تُنسب إلى منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) أو مجلس أمنائه أو المانحين أو إلى معمل التمويل من أجل التنمية (FDL).

© منتدى البحوث الاقتصادية، 2022. تقدم تقارير أبحاث السياسات نتائج مشروعات أبحاث السياسات الكبيرة وتنتشرها.

تمهيد

شكّلت اللجنة في مايو 2022 من قبل كل من منتدى البحوث الاقتصادية ومعمل التمويل من أجل التنمية. وتضم اللجنة كل من: نسرين بركات (الأردن)، وليلى بغدادى (تونس)، وإسحاق ديوان (لبنان)، وكريم العيناوي (المغرب)، وإبراهيم البدوي (السودان)، وعلياء المهدي (مصر)، وندى عيسى (السودان)، ومحمود محيي الدين (مصر)، ومصطفى نابلي (تونس)، وعمر الرزاز (الأردن)، ومها يحيى (لبنان). وقد شارك في إدارة المشروع كل من إسحاق ديوان وإبراهيم البدوي. يتضمن التقرير سيرا ذاتية قصيرة لأعضاء اللجنة في نهايته.

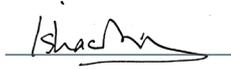
وقد طُلب من اللجنة التركيز على الأسئلة التالية:

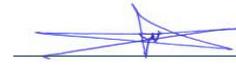
- في ضوء صدمات الاقتصاد الكلي الكبرى الأخيرة التي جاءت في أعقاب أداء النمو الاقتصادي المحبط خلال العقد الماضي، ما مدى خطورة المسار الحالي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في الدول المثقلة بالديون: مصر والأردن ولبنان والمغرب والسودان تونس؟
- كيف يمكن تجنب الأزمات المالية وحالات الركود الاقتصادي، والشروع في الحفاظ على مسار نمو أعلى وأكثر شمولاً واستدامة؟
- يجب أن تتركز الجهود على ثلاثة مجالات رئيسية للسياسات وكيفية ربطها ببعضها وهي: (1) طرق تسوية الديون وتدابير التثبيت والإستقرار؛ (2) الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والمناخية المُبتكرة؛ (3) الإصلاح السياسي والمساءلة الحكومية.
- كيف يمكن للإصلاحات المقترحة أن تضاف إلى برنامج نهضوى متماسك مخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومتوافق مع حقائق وتحديات عصرنا؟ ما هي التوصيات الرئيسية للحكومات الوطنية والمجتمع الإقليمي والدولي؟
- هنالك تقارير مفيدة أعدتها المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية حول قضايا مماثلة، لكنها تميل إلى أن تكون تقنية في الأسلوب ودبلوماسية في لهجتها. وعطفاً على ذلك، كانت مسؤولية اللجنة هي مواجهة الحقائق وعدم التهرب من الخيارات السياسية ذاتها التي تواجه مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا المنعطف التاريخي. ونتيجة لذلك يهدف هذا التقرير إلى نقل رسائل متماسكة وشاملة حول مخاطر وفرص مسار التنمية في المنطقة.

يتبع التقرير دراسات قطرية تقدم تحليلات وتوصيات خاصة بكل من البلدان الست المذكورة. نود أن نشكر المركز الدولي لبحوث التنمية الكندية (IDRC) لتمويل مجمل المشروع.

هذا وقد أجرت اللجنة خلال عملها مناقشات ومشاورات مفصلة مع عدد من الخبراء. ونود أن نوجه الشكر إلى ندى علي (جامعة ماساتشوستس)، ورباح عرسقى (مبادرة هارفارد للشرق الأوسط)، وراجي أسعد (جامعة مينيسوتا)، وعمار باتاشاربا (معهد بروكينغز)، وكيفن كاري (البنك الدولي)، وحمودة شقير (معمل التمويل من أجل التنمية)، ودانيال كوهين (المدرسة العليا ومعمل التمويل من أجل التنمية)، والعربي الجعيدي (مركز السياسات للجنوب الجديد، المغرب)، وعاطف قُبرسى (جامعة ماك ماستر)، وبريان ليفي (مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز)، وبراكاش لونغاني (صندوق النقد الدولي)، وعدنان مزارعي (المعهد الدولي للاقتصاد)، وحمزة مدب (بروكينغز الشرق الأوسط)، وجيم دي ميلو (جامعة جنيف)، وعاطف ميان (جامعة برينستون)، وهانيا شلقامي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة).

وقد حظيت اللجنة بمساعدة من ياسمين فهيم (منتدى البحوث الاقتصادية)، وإنزو جافري (معمل التمويل من أجل التنمية)، ويمنى محيي الدين (معمل التمويل من أجل التنمية).


اسحق ديوان


ابراهيم البدوي

مقدمة

أُجريت العديد من الدراسات والتقارير حول إختلالات اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تتمظهر في الأتي: قلة الابتكار وإنخفاض إنتاجية العمالة، والافتقار إلى ديناميكية القطاع الخاص وإرتفاع حجم القطاع العشوائى، غير المهيكمل، وإضمحلل قدرة الدولة وتدنى جودة خدماتها. كما أن الآثار الاجتماعية لهذه المظاهر مفهومة جيداً وتتجلي في الأتي: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم عدم المساواة. هناك شعور عام بالركود والتعاسة في المنطقة. وقد أدى الاستياء الاجتماعي الناتج عن ذلك إلى أحداث الربيع العربي في عام 2011، وإلى تفجر الغضب الشعبي، قبل أن تفرض جائحة كورونا توقفاً مؤقتاً لهذه التعبئة الاجتماعية. لكن هذا لم يحفز الجهود من أجل إطلاق التحديث الأساسي المنشود، بينما استمر الأداء الاقتصادي في الركود.

ما يتوجب فهمه هو أن الوضع المالي على وشك أن يصبح أسوأ بكثير في الدول المستوردة للنفط في المنطقة، حيث يركز تحليلنا على سبب من هذه الدول: مصر والأردن ولبنان والمغرب والسودان وتونس والتي لم تتمكن من الحفاظ على الاستقرار السياسي في العقد الماضي إلا من خلال الإنفاق العام التوسعي والموجه نحو بنود معينة والممول عبر الديون الخارجية. وبهذا الصدد نلاحظ أن هذه العملية قد إستنفذت أغراضها ولم تعد ممكنة بعد الآن. لقد أصبحت مستويات الدين العام عالية للغاية وغير مستدامة، كما إن أسعار الفائدة العالمية آخذة في الارتفاع. وكنتيجة لذلك، على المدى القصير سيؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الميزانيات العامة وبالتالي فإن هذا المسار غير مستدام وعرضة بشدة للانفجار المالي.

وللرد على الأسئلة التي طُلب منا التفكير فيها، قمنا بتقسيم تقريرنا إلى أربعة فصول، ينتهى كل منها برسائل رئيسية. أولاً، راجعنا المخاطر المالية ووجدنا أنها مقلقة للغاية. ثانياً استفسرنا عن ملامح خطط التعافي الوطنية التي يمكن أن تقلل من المخاطر المستقبلية، وخلصنا إلى أن تدابير التقشف وحدها لن تنجح، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون النمو الاقتصادي في قلب أجندة الإصلاح الجديدة. ثالثاً تسألنا حول كيفية الشروع في إصلاحات مختارة قصيرة ومتوسطة المدى لتحسين الآفاق قصيرة الأجل، مما يسمح ويساعد على إطلاق دورة نهضوية حميدة على المدى الطويل. وأخيراً ننظر في القضية المركزية لسياسات الإصلاحات، وهنا نتساءل أيضاً حول كيف يمكن للتعاون العالمي والإقليمي أن يعزز البرامج الوطنية لدول المنطقة.

التوصيات الرئيسية

في ظل الفوضى التي ضربت الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا، واشتعال الحرب على أوكرانيا - فإن التحدي المتمثل في التكيف مع الركود التضخمي العالمي الذي يجتاح العالم يشكل صعوبة كبرى، خاصة بالنسبة للدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعليه، فقد طُلب من لجنة الخبراء تقييم مخاطر الاقتصاد الكلي المقبلة، وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لتصحيح المسار من أجل تجنب تلك المخاطر.

وبعد عملية ممرحلة ومتلازمة من التحليل المعمق والمشاورات والمداولات، توصلت اللجنة إلى أربع مجموعات من التوصيات مضمنة في التقرير، نستعرضها أدناه:

أولاً: قادت الصدمة الاقتصادية الكلية الأخيرة إلى جعل الوضع الاقتصادي الضعيف أصلاً، كارثياً بالفعل. كما أن الديون العامة آخذة في الارتفاع بسرعة نحو مستويات لا يمكن استدامتها.

وعليه، فإن التحدي الذي ينتظرنا غَيْرُ مَحْدُود: التقاعس عن التحرك نحو الحلول حتماً سيؤدي إلى أزمة مالية؛ لكن التقشف وحده يمكن أن يثبت الديون فقط على المدى القصير وعلى حساب التوترات الاجتماعية العالية. فالنمو الاقتصادي يتراجع بالفعل، والفقر يرتفع، بينما تضمّر الطبقة

الوسطى بإضطراب، وكل ذلك يهدد بتصاعد الاضطرابات الاجتماعية. وبالتالي فإن الفشل في تطوير استجابة مُقنعة سيثير خطر حدوث حلقة مفرغة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما في ذلك التراجع إلى الشعبوية والاستقطاب الاجتماعي الحاد.

ثانياً: يجبر تحدي الديون المائل الدول على تبني تدابير مؤلمة. وفي حين يكون بعض التخفيض في الإنفاق الحكومي أمراً لا مفر منه، يجب توجيه الكثير من رأس المال السياسي المستثمر في التكيف مع المديونية المرتفعة نحو تحسين آفاق النمو. ويجب إعادة توجيه الإنفاق العام نحو شبكات الأمان الاجتماعي والإنفاق المحفز للنمو. ولا يمكن لجهود إعادة هيكلة الديون تحقيق أكثر من ذلك، وينبغي ألا تتوقع الدول الكثير منها. وسوف يكون دعم صندوق النقد الدولي ضرورياً، بحيث يجب أن يكون أكثر سخاءً، لكن يجب أيضاً أن يكون دعمه مشروطاً بإطلاق استراتيجيات نهضوية وطنية ذات مصداقية، بدلاً من النهج التقشفي فقط كما في الماضي.

التوصيات الرئيسية

ثالثاً: يظل إطار الاقتصاد الكلي المحفز للنمو ضرورياً لتحريك النمو، ولكنه ليس كافياً. من أجل تحقيق تحول في التوقعات، فهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات هيكلية. ولا تشمل أجندة الإصلاحات فقط التحديات "القديمة" المتمثلة في تحسين آفاق النمو وتحديث الدولة، بل يجب أن تتصدى أيضاً للتحديات الجديدة المتمثلة في إستقطاب وإعادة توطين سلاسل القيمة وتغيير المناخ. وعلى كل هذه الجبهات، يجب إطلاق أجندة الإصلاح متوسطة المدى بطرق موثوقة لبناء صدمة توقع كبيرة يمكن أن تؤثر على المدى القصير لتشجيع القطاع الخاص على الشروع في استجابة العرض، وتشجيع المواطنين على البدء في إعادة بناء الثقة الاجتماعية.

” يجب توجيه الكثير من رأس المال السياسي المستثمر في التكيف مع المديونية المرتفعة نحو تحسين آفاق النمو “

رابعاً: الاعتراف بأن الإصلاحات الاقتصادية هي ممارسات سياسية بإمتمياز تحتاج إلى تعبئة ودعم النخب السياسية لكي تحظى بقدر معقول من النجاح. وتحتاج هذه النخب إلى الاعتقاد بأن المخاطر التي تنتظرنا كارثية، لكن المستقبل الأفضل ممكن، ثم نقل هذه الرسائل إلى المواطن بأمانة شديدة. وسياسياً هناك حاجة إلى تنظيم حوار شفاف مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لإيجاد ترتيبات جديدة مفيدة للطرفين - سياسياً واجتماعياً واقتصادياً - يمكنها إطلاق العنان للإمكانات الكامنة لدول المنطقة. ومن الممكن إجراء عملية تدريجية إذا بدأت بجدية - فالثقة المتعاطمة في المؤسسات والتطلع للمستقبل يمكن معهما دعم العمل الجماعي وتوليد تحولات نهضوية حميدة على جميع الجبهات. بالإضافة إلى ذلك هناك فرص جديدة هائلة لتوسيع التعاون الإقليمي والدولي والذي يجب حشده لدعم البرامج الوطنية الإصلاحية.

” الإصلاحات الاقتصادية هي ممارسات سياسية بإمتمياز تحتاج إلى تعبئة ودعم النخب السياسية لكي تحظى بالنجاح “

أعضاء اللجنة

ليلى بغدادي: أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة تونس ، و عضو تنفيذي في مجلس إدارة البنك المركزي التونسي، وعضو مجلس إدارة منتدى البحوث الاقتصادية، ومحرر مشارك في (Middle East Development Journal) مجلة تنمية الشرق الأوسط.

نسرین بركات: رئيس منتدى الاستراتيجيات الأردني و عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأردني، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان. وفي وقت سابق، شغلت منصب وزيرة التنمية الاجتماعية، ووزيرة تنمية القطاع العام، والمدير العام لصندوق المعونة الوطنية. كما كانت عضواً في مجلس أمانة عمان الكبرى.

إسحاق ديوان يقوم بالتدريس في مدرسة نورمال العليا (Ecole Normale Superieure) في باريس، ومدير الأبحاث في معمل التمويل من أجل التنمية في مدرسة باريس للاقتصاد، ومنسق برنامج أبحاث الاقتصاد السياسي لمنتدى البحوث الاقتصادية.

كريم العيناوي: رئيس مركز السياسات للجنوب الجديد، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة محمد السادس للفنون التطبيقية. ويشغل منصب عضو مجلس إدارة مركز السياسات للجنوب الجديد (OCP).

إبراهيم البدوي: المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية، ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 2019 - 2020.

علياء المهدي: أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والرئيس التنفيذي لشركة Egpols.

ندی عيسى: أستاذ مشارك للسياسة العامة والاقتصاد بجامعة جورج تاون، وباحث مشارك في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ومستشار سياسات مبادرة هشاشة الدولة التابعة لمركز النمو الدولي.

محمود محيي الدين: المبعوث السامي للأمم المتحدة لتغير المناخ في مصر، والمسؤول عن تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2022 (COP27)، ومدير تنفيذي في صندوق النقد الدولي. شغل منصب المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ فبراير 2020.

مصطفى نابلي: شغل منصب محافظ البنك المركزي التونسي بين عامي 2011 و2012. وشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقبل ذلك كان وزيراً للتخطيط والتنمية الاقتصادية في حكومة تونس.

عمر الرزاز: شغل منصب رئيس وزراء الأردن في الفترة من 2018 إلى 2020، وكان وزير التربية والتعليم في عام 2017.

مها يحيى: مديرة مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تركز أبحاثها على المواطنة، والتعددية، والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية.

حول معمل التمويل من أجل التنمية: معمل التمويل من أجل التنمية هو مؤسسة فكرية مستقلة لا تهدف للربح وليس له انتماءات حزبية، كرس عمله لبناء هيكل أكثر عدلاً وفعالية للتمويل الدولي. وبصفته مركزاً لمناقشات السياسات، يتعاون المعمل مع مراكز الفكر، والباحثين، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء العالم الجنوبي لتوليد أفكاراً بناءة، وصياغة مقترحات مبتكرة، والتأثير على صانعي السياسات العالميين، مع التركيز بشكل خاص على مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي. ويقع المعمل في مركز البحوث الاقتصادية وتطبيقاتها (CEPREMAP)، وهي مؤسسة بحثية فرنسية رائدة، ملحقة بكلية باريس للاقتصاد. ويتلقى المعمل الدعم من مؤسسة بيل وميليندا جيتس.



لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام 1993، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.



معلومات التواصل

معمل التمويل من أجل التنمية
العنوان: مركز البحوث الاقتصادية وتطبيقاتها
(CEPREMAP)، كلية باريس للاقتصاد
مبنى 48، جوردان، 75014 باريس، فرنسا
البريد الإلكتروني: Communications@findevlab.org
الموقع الإلكتروني: <https://findevlab.org/>

معلومات التواصل

مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: <http://www.erf.org.eg>

تابعونا من خلال

<https://www.linkedin.com/company/finance-for-development-lab/>



<https://twitter.com/FinDevLab>



https://www.youtube.com/channel/UCMGiUdxQUqTkl755-AB_gfA



تابعونا من خلال

[economic-research-forum](https://www.linkedin.com/company/economic-research-forum)



[ERFLatest](https://www.facebook.com/ERFLatest)



[TheERFLatest](https://www.youtube.com/channel/UCMGiUdxQUqTkl755-AB_gfA)



www.erf.org.eg

